تحرك عاجل

اثنان من المضربين عن الطعام يتعرضان لسوء المعاملة على أيدي حراس السجن

لا يزال المعتقلَيْن الإداريَيْن حسن الصفدي وسامر البرق مستمرَيْن في إضرابهما عن الطعام منذ 21 يونيو/ حزيران، و22 مايو/ أيار 2012 على التوالي. وتواترت تقارير منذ 30 يوليو/ تموز الماضي تفيد بتكرار قيام حراس مصلحة السجون الإسرائيلية بإساءة معاملتهما. وقام أحد الأطباء المستقلين بتقييم حالتهما الصحية في الثاني من أغسطس/ آب الجاري، واتضح أنهما بحاجة إلى الحصول على علاجات ورعاية طبية متخصصة وطويلة الأمد لا تتوافر في عيادة سجن الرملة.

وأخبر كل من **حسن الصفدي وسامر البرق**، الموقوفَيْن إدارياً، محاميهما، والطبيب الذي قام بفحصهما، أنهما قد تعرضا على نحو متكرر للضرب والشتم أثناء تفتيش غرفتهما في المركز الصحي التابع لمصلحة السجون الإسرائيلية في الرملة. وأضاف سامر البرق بأنه قد تم الاعتُداء عليه أثناء نقله من وإلى سجن عوفر يوم 31 يوليو/ تموز الماضي. وقد احتُجز الرجلان معاً في غرفة صغيرة لا تتوافر فيها تهوية جيدة، وتفتقر إلى حيزٍ كافٍ لاستيعاب كرسييهما المتحركين، حيث يقومان باستخدام الكرسيين للوصول إلى دورة المياه، وقضاء حاجاتهما اليومية الأساسية الأخرى. ويبدو أن المعاملة التي يتلقونها تنطوي على مضايقات مقصودة، وإذلال متعمد من حراس مصلحة السجون الإسرائيلية كعقاب لهما على إضرابهما عن الطعام.

ويُذكر بأن مصلحة السجون الإسرائيلية لم تسمح لأطباء مستقلين بزيارتهما على نحو منتظم، إلا عقب صدور أمر من المحكمة بهذا الخصوص. وقد تقدمت منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان – فرع إسرائيل" بطلب استئناف ضد هذه الممارسات، حيث قضت محكمة دائرة بيتح تكفا يوم 23 يوليو/ نموز الماضي بأنه يتعين السماح لأحد الأطباء المستقلين بزيارة حسن الصفدي خلال مدة لا تتجاوز اليومين من تاريخ صدور قرار المحكمة، وعلى أن يتم السماح لطبيب مستقل أيضاً بزيارة سامر البرق خلال مدة أقصاها الأول من أغسطس/ آب الجاري. وقد سمحت مصلحة السجون الإسرائيلية للطبيب بإجراء زيارة واحدة فقط، وتمت الزيارة في نهاية المطاف يوم 2 أغسطس/ آب. ولم يُسمح للطبيب الذي أوفدته منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان – فرع إسرائيل بإجراء فحوصات دون إشراف رسمي ، ولم تُتح له الاطلاع على السجلات الطبية الخاصة بالموقوفَيْن حسن، وسامر. وقد ورد عن الطبيب قوله بأن الرجلين يعانيان الهزال، وأن حياتيهما قد تكون في خطر في حال استمرّا في إضرابهما عن الطعام، أو إذا ما جرى استئناف عملية تناولهما للطعام في غياب إشراف طبي. ولقد أوصى الطبيب بإجراء فحوصات للموقوفَيْن بشكل أسبوعي. ولقد تدهورت الحالة الصحية لحسن الصفدي منذ ذلك الحين، وجرى نقله في السادس من أغسطس/آب الجاري إلى مستشفى أساف هروفيه حيث لا يزال مقيداً بالأغلال إلى سريره.

يُرجى كتابة مناشداتكم بالعبرية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن بواعث قلقكم حيال تعرض كل من حسن الصفدي، وسامر البرق لسوء المعاملة، ومناشدة السلطات الإسرائيلية كي تضمن معاملتهما معاملةً إنسانية، وعدم تقييدهما بالأغلال، والإحجام عن معاقبتهما على قيامهما بالإضراب عن الطعام؛
- والدعوة إلى فتح تحقيق شامل ومحايد بأسرع وقت ممكن في التقارير التي تحدثت عن سوء معاملة الرجلَيْن؛
- المطالبة بتوفير العلاج الطبي اللازم لسامر البرق، بما في ذلك السماح لطبيب من اختياره بفحصه وعلاجه، أو القيام بنقله فوراً إلى أحد المستشفيات المدنية المزودة بالمرافق المتخصصة اللازمة لتوفير العلاج الذي يحتاج؛
- والإهابة بالسلطات كي تقوم بإطلاق سراح الرجلَيْن وغيرهما من الموقوفين إدارياً، ما لم توجه إليهما على الفور تهماً جنائية معترفاً بها، وتقديمهما للمحاكمة وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في مجال توفير المحاكمات العادلة.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 21 سبتمبر/ أيلول 2012 إلى:

مفوض مصلحة السجون الإسرائيلية	وزير الأمن العام	**ونسخ إلى:**
الفريق أهارون فرانكو	إسحق آهارونوفيتش	المدعي العام العسكري
مصلحة السجون الإسرائيلية	وزارة الأمن العام	العميد داني عفروني
ص.ب. 81	كريات هاميشالا	6 شارع ديفيد إليعازر

AMNESTY INTERNATIONAL

الرملة 72100، إسرائيل
فاكس: 3800 919 8 972+
المخاطبة: حضرة الفريق

القدس 91181، إسرائيل
فاكس: 7872 584 2 972+
البريد الإلكتروني: sar@mops.gov.il
المخاطبة: عزيزي الوزير

هاكيريا، تل أبيب، إسرائيل
فاكس: 4526 569 3 972+
البريد الإلكتروني: avimn@idf.gov.il

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإسرائيليين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو سادس تحديث على التحرك العاجل رقم 12/119؛ لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: http://amnesty.org/en/library/info/MDE15/038/2012/en

تحرك عاجل

اثنان من المضربين عن الطعام يتعرضان لسوء المعاملة على أيدي حراس السجن

معلومات إضافية

في أعقاب صفقة توسطت فيها مصر مع السلطات الإسرائيلية، قرر ما يربو على ألفي سجين وموقوف فلسطيني يوم 14 مايو/ أيار الماضي إنهاء إضرابهم الجماعي عن الطعام الذي جاء احتجاجاً على تردي أوضاعهم في السجون الإسرائيلية، وخصوصاً تعرضهم لممارسات من قبيل الحبس الانفرادي، والحرمان من زيارة ذويهم لهم. وضمنت الصفقة اتفاقاً تقوم بموجبه السلطات الإسرائيلية بانهاء الحبس الانفرادي ل 19 سجينا، ورفع الحظر الذي تفرضه على زيارة أقارب السجناء القادمين من قطاع غزة. ولم يتمكن لحد الان سوى عدد قليل من أهالي سجناء قطاع غزة من زيارة أبناءهم المعتقلين، ولا يزال الموقوفون يتعرضون للحبس الانفرادي. وعلى الرغم من تناقل وسائل الإعلام لتقارير توحي بأن إسرائيل قد وافقت على عدم تجديد أوامر الاعتقال الإداري بحق الموقوفين، إلا في حال تقديم معلومات استخباراتية جديدة تبرر ذلك، فيبدو بأن السلطات لا تزال ماضية في إصدار أوامر التوقيف الإداري. ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يُرجى قراءة تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يونيو/ حزيران الماضي بعنوان: "محرومين من العدالة: إسرائيل تبقي الفلسطينيين موقوفين دون محاكمة" والذي تتوفر نسخة منه على الرابط الإلكتروني التالي: HTTP://WWW.AMNESTY.ORG/EN/LIBRARY/INFO/MDE15/026/2012/EN

ويُذكر بأن **حسن الصفدي** البالغ من العمر 33 عاماً، لا يزال محتجزاً منذ 29 يونيو/ حزيران 2011. وقد سبق لحسن وأن أنهى في مايو/ أيار الماضي إضراباً عن الطعام استمر 70 يوماً في حينه. وعلى الرغم من انتهاء مدة أمر التوقيف الإداري الصادر بحقه في يونيو/ حزيران، فقد جرى تجديد الأمر مدة ستة أشهر إضافية، مما حمله على معاودة الإضراب عن الطعام اعتباراً من 21 يونيو/ حزيران الماضي، وليوضع على إثر ذلك في الحبس الانفرادي. وقد أُجلت جلسة النظر في المراجعة القضائية المزمعة لأمر التوقيف الصادر بحقه من موعدها الأصلي المقرر لها في 25 يونيو/ حزيران، إلى الموعد الجديد في السابع من أغسطس/ آب الجاري، الذي جرى تأجيله مجدداً إلى التاسع من الشهر نفسه نظراً لعدم حضور الشهود. فقد سبق لمحاميه وأن طلب من السلطات الإسرائيلية أن تستدعي للشهادة

موظفيها الذين شاركوا في المفاوضات التي أفضت إلى التوصل إلى صفقة مايو/ أيار التي جرى على إثرها قيام المعتقلين الفلسطينيين بوقف إضرابهم الجماعي عن الطعام، وذلك كي يُبر الموظفون ما بحوزتهم من تفاصيل تتعلق بمسألة اللجوء إلى التوقيف الإداري.

وعقب زيارته لحسن الصفدي في مناسبتين مختلفتين بتاريخ 23 يوليو/ تموز، و5 أغسطس/ آب، ذكر أحد المحامين العاملين مع منظمة "الضمير" غير الحكومية بأن صحة حسن الصفدي آخذة بالتدهور. فقد أظهرت الفحوصات التي أُجريت له مؤخراً بأنه يعاني من حصىً في الكِلى جراء إضرابه عن الطعام. كما يعاني حسن من متاعب صحية أخرى من قبيل ضعف في البصر، والصداع، والشعور بالدوار. وكونه يصوم شهر رمضان، فلا يتناول حسن الماء والفيتامينات إلا بعد الافطار. وفي 19 يوليو/ تموز الماضي، ذكرت منظمة "الضمير" بأن حسن قد رفض تناول الماء طوال يومين متتاليين قبل حوالي ثلاثة أسابيع، وأنه قد جرى نقله على إثرها إلى مستشفى أساف هروفيه العام. ولكن سرعان ما أُعيد حسن إلى عيادة سجن الرملة بعد ذلك. ولم يتمكن أحد الأطباء العاملين مع منظمة "أطباء من أجل حقوق ألإنسان – فرع إسرائيل" من زيارته يوم 25 يوليو/ تموز الماضي، وذلك نظراً لاقتياد حسن الصفدي حينها كي يحضر جلسة المراجعة القضائية لأمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه.

وأما **سامر البرق** البالغ 37 عاماً من العمر، فلا يزال قيد الاعتقال الإداري منذ عام 2010. وقد سبق له في أواسط شهر مايو/ أيار الماضي وأن أنهى إضراباً عن الطعام استمر مدة 50 يوماً. غير أن سامر سرعان ما استأنف إضرابه عن الطعام في 22 مايو/ أيار في أعقاب تجديد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه مدة ثلاثة أشهر أخرى. ويظهر بأن سامر البرق يتناول الماء والسائل المغذي (الجلوكوز) فقط، وتقول عائلته أنه يعاني من متاعب صحية في الكلى، ومن ارتفاع ضغط الدم. وفي 19 يوليو/ تموز الماضي، قام أحد الأطباء العاملين مع منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان – فرع إسرائيل" بزيارة سامر البرق؛ وذكر الطبيب بأنه وجد صحة سامر وقد أخذت بالتدهور على نحو كبير، وبأنه قد جرى في أوائل يوليو/ تموز إدخاله لمدة ليلة واحدة إلى مستشفى أساف هروفيه العام نظراً لإصابته بهبوط في ضربات القلب. وقد جرى تقييد سامر بالإغلال إلى سريره أثناء تواجده في المستشفى حينها. وقال سامر بأن موظفي مصلحة السجون الإسرائيلية قد هددوه بإجباره عنوةً على تناول الطعام.

وعلى صعيد متصل، فقد توصل محامي أحد المعتقلين الإداريين الآخرين، ويُدعى **عمر أبو شلال**، إلى اتفاق مع المدعي العام العسكري في إسرائيل بحيث يقتصر تجديد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق موكله على مرة أخيرة قوامها أربعة أشهر فقط. ومن المتوقع أن يُطلق سراحه أواسط شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل. ويُذكر بأن عمر أبو شلال لا يزال قيد الاحتجاز منذ 15 أغسطس/ آب من عام 2011، وقد أنهى في 14 مايو/ أيار الماضي إضراباً عن الطعام دام 72 يوماً. ولقد تقدم عمر باستئناف أمام محكمة العدل العليا طاعناً في أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه، غير أنه وقبيل رفع القضية إلى المحكمة، تمكن محاميه من التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية يقضي بعدم تجديد أمر الاعتقال الصادر بحق موكله. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام بأن لم يُعهد في الماضي عن السلطات الإسرائيلية احترامها لجميع هذه الاتفاقات على الدوام.

وأما المعتقل الإداري الآخر، **بلال دياب**، والذي أنهى إضراباً عن الطعام دام 76 يوماً، فقد أُطلق سراحه يوم 9 أغسطس/ آب الجاري.

الأسماء: حسن الصفدي، وسامر البرق
الجنس: كلاهما من الذكور

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 12/119، رقم الوثيقة: MDE 15/047/2012، الصادرة بتاريخ 10 أغسطس/ آب 2012.